مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية

اسم المقال: المسارات الجديدة للعدالة الإدارية في العالم الرقمي
اسم الكاتب: د. خالد المحمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1863
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 02:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المسارات الجديدة للعدالة الإدارية في العالم الرقمي

د. خالد المحمد*

الملخص

لقد أدّى التطوّر السريع في أنظمة الاتصالات، وما نتج عنه من انتشار سريع لاستخدام وسائط تكنولوجيا المعلومات، والوسائط الإلكترونية المختلفة، وما أحدثه من تغيّر في أساليب حياة الإنسان، بشكل مباشر، إلى التغّيير في أساليب أداء الخدمات العامة، وأنتج نوعاً جديداً من القضاء عرِف باسم "القضاء الرقمي" الذي تتحقق من خلاله العدالة الإدارية. ويحدد هذا البحث إطاراً نظرياً لفهم العدالة الإدارية وتحليلاً للآثار المختلفة للتكنولوجيا الجديدة على تحقيقها، ويناقش أيضاً أنه رغم الدور المتزايد للتكنولوجيا لا ينبغي أن تجعلنا نغفل حقيقة أساسية وهي أن شخصية الحكومة ذات مسعىً اجتماعي وإنساني، وضمان العدالة الإدارية في الحالة الرقمية أمر مهم يتطلّب منا دراسة عن كثب للعواقب التجريبية للتكنولوجيا، وإعادة النظر، وربما حتى التخلي عن الأطر الحالية لفهم كيفية عمل العدالة الإدارية.

وفي سياق العدالة الإدارية، هناك أيضاً سياق خاص للمحاكم يجب النظر فيه، فلقد تغيرت المحاكم في الدول عموماً بشكل كبيرعلى مدار التاريخ. ولفترة طويلة، قدّمت المحاكم بديلاً سريعاً ويمكن الوصول إليه كمكان وملاذ للطعن في القرارات الإدارية، كما وفّرت طريقاً أكثر فعالية للطعن في هذه القرارات، حيث قدمت إمكانية إعادة نظر كاملة بمشروعية القرار الإداري، خصوصاً وأن القضايا المعروضة على المحاكم الإدارية قد لا تماثل حجم العمل لدى المحاكم العادية.

* مدرس في قسم القانون العام – كلية الحقوق– جامعة دمشق.

New tracks of administrative justice in the digital world

Dr. Khaled Al-Muhammad *

Abstract

The rapid development of communication systems and the resulting rapid spread of the use of information technology and various electronic media, and the change in the ways of human life, have directly led to a change in the methods and means of performing public services, and produced a new type of judiciary known as the digital judiciary that Through which administrative justice is achieved. This research identifies a theoretical framework for understanding administrative justice and analyzes the various effects of new technology on its achievement. It also discusses that despite the increasing role of technology, it should not make us overlook a basic fact that the government's personality is a social and human endeavor, and that ensuring administrative justice in the digital case is an important matter that requires We should study closely the experimental consequences of technology, revisit and possibly even abandon existing frameworks for understanding how administrative justice works.

In the context of administrative justice, there is also a special context for the courts that must be considered. Courts in countries in general have changed dramatically throughout history. For a long time, the courts provided a quick and accessible alternative as a place and a place to appeal administrative decisions, and also provided a more effective way to appeal these decisions, as it provided the possibility of a complete review of the legitimacy of the administrative decision, especially since the cases brought before the administrative courts may not equal the volume of work in the ordinary courts.

* a teacher in the department Of Bublic law - Faculty of Law - University of Damascus.

المقدمة:

اجتاحت تقنية المعلومات في ظلّ العصر الحديث أغلب دول العالم المعاصر، وفرضت نفسها في كثير من تعاملات الحياة اليومية، وجعلت العالم في منزلة قرية جغرافية صغيرة بلا حدود بين القارات، رغم بعد المسافات واختلاف التوقيت من خلال كثرة وسائل الاتصال الحديثة وتعددها، حيث أصبحت تكنولوجيا المعلومات الجهاز العصبي للمجتمعات الحديثة، نتيجة الربط بين المعلوماتية والاتصالات عن بعد في العالم غير الورقي.

وأضحت الحاجة إلى أساليب جديدة لحلّ النزاعات أكثر إلحاحاً في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، نظراً لارتفاع نسبة استخدام الإنترنت، حيث أصبح التواصل الرقمي الوسيلة الرئيسة للتواصل مع الأصدقاء والزملاء. أصبحنا اليوم، في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، بتنا نشاهد صراعات هائلة تتعلق بتعليقات مجهولة الهوية، وانتهاكات للملكية الفكرية، وغزوات الخصوصية، والتلاعب بالمراجعات التي ينشئها المستخدمون– أضحت جميعها جزءاً لا يتجزأ و حدثاً مألوفاً من النشاط عبر الإنترنت، وبالتالي، من حياة معظم الناس.

وسنبدأ كلامنا في هذا البحث بتقديم بملاحظتين: الأولى، وهي أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت المحاكم في وضع جيد لتجاوز القضايا القانونية الناشئة في مسألة ما، والارتجال بشكل عام في تبني مبادئ الإدارة الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن عدد القضايا وحجمها يشكل أهم التحديات التي تواجه السلطات الإدارية بشكل متزايد في صنع وتعديل قراراتها وتنظيم وتقديم خدماتها في بيئة رقمية معقدة وسريعة التطور.

ومع ذلك، فإنه من الملاحظ على مدى العقد الماضي أو نحو ذلك، سواء في قرارات المحاكم أو في أوراق الدعاوى الإدارية، أن القضاة يطرحون في أحكامهم النظريات العامة للإدارة، على سبيل المثال تطور مفهوم المصلحة العامة التي ينهض المرفق العام

في تحقيقها[1]. ويسيطر النقاش أيضاً على فقه القانوني المعاصر لتطوير مفاهيم عامة جديدة يتم طرحها لتوجيه صناع القرار، مثل العقلانية، المنطقية، والمعقولية[2]. إذ نادراً ما نجد هذه المفاهيم الواسعة مفيدة عمليًا، سواء في اتخاذ القرارات الحالية للحكومة، أو في إدارة السلطات التي تقوم بمراجعة أعمال الإدارة الحكومية.

الملاحظة الثانية تتعلق بالطريقة التي يتم بها عرض نظرية القانون العام في وسط النظرية الكلاسيكية، والتي تتجلى بالرغبة في التحقق من مشروعية وتنظيم ممارسة السلطة القانونية للإدارة، وحماية حقوق الأفراد ضد التعدي من قبلها، وتأمين سيادة القانون في الدولة والمجتمع.

هذه النظرية الكلاسيكية غير متنازع عليها، لكنها لم تعد تصف بشكل كافٍ نظام العدالة الإدارية، ولاسيما في العصر الرقمي الذي نتساءل فيه عن الفهم الجديد لهذه النظرية بطريقة أكثر منطقية؟ لقد أصبحت شبكة الويب تمثل أعظم قوة حتى الآن لتعزيز وحماية ثلاثة من نواة القيم المركزية للقانون الإداري– المشاركة والشفافية والمساءلة[3].

أهمية البحث:

ترتبط أهمية البحث بأهمية الإصلاحات القضائية التي تقودها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في معالجة العديد من هذه المشكلات. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد أيضاً التركيز على العلاقة بين القيم القضائية (وهي القواعد والمبادئ التي تحكم إمكانية الوصول إلى العدالة والشرعية والمشروعية والاقتصاد في النظم القضائية) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد الاتجاهات التي تؤثّر على بعضها البعض فيما يتعلّق

[1] نادية ضريفي، المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية، حالة عقود الامتياز، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2011-2012، ص19: http://dspace.univ-bouira.dz:8080/jspui/bitstream.pdf

[2] C. Stebbings, Legal Foundations of Tribunals in Nineteenth Century England (Cambridge University Press, 2006); M. Adler, 'Tribunal Reform: Proportionate Dispute Resolution and the Pursuit of Administrative Justice' (2006) 69 Modern Law Review 958.

[3] Bovens, M. and Zouridis S. 2002. From Street-Level to System-Level Bureaucracies: How Information and Communication Technology is Transforming Administrative Discretion and Constitutional Control. Public Administration Review, 62(2): 174–184.

بأنظمة العدالة الإلكترونية، وتوضيح الطرق التي تؤثّر بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عليها[4].

إشكالية البحث:

الإشكالية التي يحاول البحث عرضها تدور حول كيفية التعامل السليم مع الخصائص الجديدة للوسائل الرقمية وقدرتها على التحسين أو التأثير في العدالة الإدارية. إذ يتطلّب منا العصر الرقمي إعادة النظر في فهمنا وتقييمنا للعدالة الإدارية، وإعادة وضعها ضمن سياقها المناسب، مع التسليم بأن العدالة الإدارية مفهوم واسع ملزم ليس فقط للسلطة القضائية، بل للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية كذلك، والقوانين النافذة تتضمن هذا الإلزام القانوني.

خطة البحث:

تبدأ هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على أبرز ملامح التغيير في نظرية العدالة الإدارية عبر المراحل التاريخية التي مرت بها. ومن خلال هذا البحث سيتمّ التعرض إلى ماهية هذه العدالة، وما يتعلق بها، وبيان كيف من المحتمل أن تغيّر العمليات عبر الإنترنت وجه النموذج التقليدي للمحاكم الذي يعرفه الكثيرون، ثم نشرح وجهات النظر المختلفة– من المتحمسين إلى الساخرين– بشأن الإصلاحات الرقمية للعدالة الإدارية في مبحث أول، ثم نشرع في مبحث ثان بالتفكير في العدالة العدالة الإدارية وصيغتها الرقمية، وما هي ملامح الواقع الحالي لها؟ وفق الآتي:

المبحث الأول– التطورات الأخيرة في نظرية العدالة الإدارية وواقعها الحالي:

يجسّد موقع "الويب" قوة ديمقراطية قوية للغاية لا يمكن تجاهلها، ويوفّر سوقاً مفتوحاً للمعلومات والأفكار وقنوات العمل، ويتحول مجتمع الويب لكل معاملة وقضية تحظى

[4]R. Kagan, 'The Organisation of Administrative Justice Systems: The Role of Political Mistrust' in M. Adler (ed.), Administrative Justice in Context (Oxford: Hart Publishing, 2010)).

بالاهتمام العام[5]. وهذه مسألة لا يمكن/ولا يجوز تجاهلها من قبل الحكومة؛ نحن سوف نعيش تغيّراً جذريّاً في كل جانب من جوانب العالم من خلال التكنولوجيا، ويجب أن يكون مستقبل نظام القضاء الإداري محفوراً في هذه البيئة الرقمية[6].

خلف هذه اللغة الجديدة لا تكمن فقط الممارسات المختلفة للحكومة، ولكن تنشأ أيضاً مختلف نظريات العمل الإداري، بحيث أصبح للحكومة معنى جديداً يتجاوز التزامها بتوفير الخدمات و المستندات عند الطلب، إلى نشر المعلومات بشكل استباقي على الويب، و توفير الوصول عبر الإنترنت إلى مجموعات البيانات الحكومية[7]. لقد انتقل الأمر كذلك إلى صنع القرارات القائمة على الأدلة وتحويلها من خلال تبادل البيانات الضخمة وتحليلها، وهو ما قد نسميه بالقرارات المؤتمتة[8].

ورغم أن نظام القضاء الإداري ليس معزولاً عن هذه التغييرات، إلا أن من الصعب عملياً التنبؤ كيف ستعمل التكنولوجيا على التأثير في هذا النظام؟ وكيف ستغير المفاهيم والمبادئ والأهداف والوسائل لدى الحكومة والمجتمع؟ ومع ذلك، بإمكاننا أن نسترشد بالتغيرات الدراماتيكية في العدالة الإدارية التي حدثت وتحدث في الدول والأنظمة القضائية عموماً في العقود القليلة الماضية، والتي تشير إلى حتمية المزيد من التغيير في العصر الرقمي[9].

[5]Meneceur Y.,Digital justice in national justice systems, CEPEJ, Special advisor, Secretary of the SATURN Centre for time management 02/05/2018 .

[6] محمود جاسم الصميدي، ردينة عثمان يوسف، التسويق الإلكتروني، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2012، ص 48.

[7] مصطفى كولار وآخرون، الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، ط1، ألفا للوثائق، قسنطينة، الجزائر، 2019، ص 23-24.

[8] القرارات المؤتمتة: وهي أسلوب جديد بمقتضاه يقوم الرؤساء الإداريين بدمج التحليل الكمي بالفهم الذاتي بغية الإفادة من التكنولوجيا الحديثة والمشاركة الجماعية لمواجهة المشكلات الإدارية التي يواجهونها: د. نجم الأحمد، د. أحمد اسماعيل: الإدارة العامة، منشورات جامعة دمشق ، كلية الحقوق، 2015، ص 240 .

[9]Cordella, A. and C. M. Bonina. 2012. A Public Value Perspective for ICT-Enabled Public Sector Reforms: A Theoretical Reflection. Government Information Quarterly 29(4): 512–20.

المطلب الأول– أهم الأطوار التاريخية للعدالة الإدارية:

يلاحظ الباحثون بإيجاز مراحل أربعة للعدالة الإدارية[10]، تطوّر عبرها المفهوم العام لهذا المصطلح، وكان للتطور التقني والتكنولوجي الأثر الأكبر في ذلك. وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى– العهد الدستوري من خلال المراجعة القضائية للإجراءات الإدارية:

يبدأ تاريخ العدالة الإدارية مع المركزية والإطار الدستوري الذي تلعب المحاكم ضمنه دورها في التحقق من مشروعية سلطة الحكومة. تمتد هذه المرحلة عبر القرون الماضية، وترسخ فيها مبدأ الفصل بين السلطات الذي ضمن دوراً مستقلاً للقضاء في التحقق من الخطأ التنفيذي وحماية المواطن تجاه الحكومة. وكانت العديد من المبادئ الأساسية للقانون الإداري– العدالة الطبيعية، النيّة الحسنة، المسؤولية عن الخطأ القضائي، سيادة القانون، صنع القرار المنطقي– هي نتاج هذه المرحلة. كما أن تأثير الدور القضائي يستمر جنباً إلى جنب مع المراحل الأحدث في العدالة الإدارية، حيث لم تعد القرارات القضائية تعتمد على التكرار في الصياغة، وحظيت المعايير القانونية الجديدة للعدالة– التوقع المشروع، التناسب والعقلانية – بمزيد من النقاش النشط والتحليل.

المرحلة الثانية – تصحيح الخطأ الإداري وضمان اتخاذ القرار الصحيح:

لقد برزت العديد من الدعوات والمقترحات لرسم الملامح الجديدة " للقانون الإداري "الذي أدى إلى قيام المحاكم الإدارية، ومنحها المزيد من سلطات المراجعة الإدارية[11]. وكانت الفلسفة التي تدعم هذا التطور أن الحكومة في هذه المرحلة كانت تنمو في الحجم وتمارس المزيد من السلطة التقديرية، والخطر المتزايد بالوقوع في الخطأ والمخالفة في

[10] جون ماكميلان، مفوض الإعلام الأسترالي "القانون الإداري في عالم مترابط" ،خطاب مقدم إلى منتدى AXIAL الوطني للقانون الإداري، كانبيرا،18 يوليو 2013.-https://www.google.com/search?client=firefox-b-d&q=1360&bih=654

[11]CEPEJ. 2016. European Judicial SystemsStrasbourg, France: CEPEJ – Council of Europe. (Q62 to Q65). Available at: https: //public.tableau .com/profile/cepej# !/vizhome/CEPEJ-GlobalIT- 2016 /ITD ashboard.

اتخاذ القرارات الإدارية[12]. أراد المواطنون عبر هذه المحاكم الحصول على عدالة يمكنهم من خلالها إصلاح خطأ الإدارة ودفعها إلى اتخاذ القرار الصحيح، وأصبح الأفراد أكثر اعتياداً على آليات العدالة الإدارية غير المكلفة والفعالة، التي يمكن الوصول إليها في المناطق ذات الحضور الكبير للحكومة في صنع القرار، مثل نزع الملكية للمنفعة العامة، الضمان الاجتماعي والضرائب، ورخص البناء والتنظيم العمراني...إلخ.

المرحلة الثالثة – ضمان الإدارة الجيدة والنزاهة في الحكومة واحترام حقوق الانسان.

توسّع القانون الإداري خلال هذه المرحلة ليشمل تركيزاً أقوى على نطاق المواضيع النظامية الأوسع في صنع القرار وممارسة العمل الإداري. فقد كان الاعتقاد هو أن الإدارة العامة، بالإضافة إلى كونها تعتمد على القواعد القانونية، يجب أن تكون أيضاً قائمة على القيم، وينبغي أن تكون أخلاقية، وخالية من الفساد وتضارب المصالح، ويجب أن تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتؤيدها. كما تغيّرت أهداف نظام القضاء الإداري، حيث إن وجود قضاء مستقل ونزيه هو من العوامل التي لها دور محوريّ في رقابة سلوكيات المؤسسات والمسؤولين الحكوميين والإداريين، بالإضافة إلى الأشخاص العاديين، فإن فقدت السلطة القضائية هيبتها شاع الفساد، وعندما تتبع السلطة التشريعية السلطة التنفيذية تغيب المساءلة والشفافية، وفي ذلك تشجيع على الفساد[13].

على الرغم من بعض التساؤلات الأولية، فمن المقبول الآن أن هذه الإدارات وآليات عملها، تمارس تحت مظلة القانون الإداري، أوربما أكثروصفاً، أصبحت المظلة أكبر لتجميع مجموعة أوسع من الهيئات الإدارية المستقلّة التي تلعب معاً دوراً في الإشراف على صنع القرار التنفيذي، وتعزيز النزاهة في الحكومة[14].

[12]Denvir C., 'Remote Control: Evaluating the Potential of Virtual Desktops as a Data Collection Tool in Studies Exploring How People Use the Internet' (2017).

[13] د.نجم الأحمد،"الفساد الإداري"، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2020، ص 99– 100.

[14] انظر في ذلك :د.عبد الله حنفي: السلطات الإدارية المستقلة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص36،.Gentot M. Les autorités administratives indépendantes, 2Edition, Paris,1994.,p,60 .سميرة جدري، السلطات الإدارية المستقلة الفاصلة في المواد الاقتصادية والمالية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2006 ص 30.

المرحلة الرابعة– جعل الإدارة العامة "تركّز على متلقي الخدمة" و"تتمحور حول المواطن"

في هذه المرحلة، أصبح القانون الإداري عنصراً في حركة الإصلاح لجعل الإدارة العامة "تركّز بشكل أكبر على متلقي الخدمة" و"تتمحور حول المواطن". وتعود أصول هذه الحركة إلى ما وراء القانون الإداري، وخارج الحدود الوطنية. لقد نشأت هذه التغييرات من الاعتراف أن المعاملات تتمّ بين الناس، وأن دور الحكومة قد تغيّر، بحيث لعبت الأخيرة دوراً فعّالاً في دعم تقديم الخدمات المتمحورة حول المواطن. وهي تغطي جوانب كثيرة، كخدمات الدعم الحكومي، والصحة، والتعليم والسياحة، ومكافحة الفقر، والبطالة ...إلخ. لقد أضحت (علاقة المواطن والحكومة)، علاقة متنوعة ومتشابكة إلى الحد الذي يكون المواطن فيه أيضاً عميلاً للحكومة، أوشخصاً يعمل لحسابها[15].

في حين أن هذا الاتجاه يتجاوز نطاق القانون الإداري، إلا هذا الأخير عزّز أهمية معالجة الشكاوى الداخلية والخارجية؛ وطوّر معايير المراجعة الإدارية لها لتشمل معايير خدمة العملاء، كي تتماشى مع معايير القانون الإداري التقليدي. الأمر الذي استدعى ضرورة وجود ضمانات قوية وحماية فعذالة للحقوق والحريات العامة، من تعسّف الإدارة في استعمال امتيازات السلطة العامة[16].

المرحلة الخامسة: العدالة الإدارية في العصر الرقمي:

نحن الآن ندخل المرحلة الخامسة من العدالة الإدارية. وفيه غيّرت التكنولوجيا دون توقف الكثير من القيم والمفاهيم وبوتيرة تجعل من المستحيل رسم خريطة للمستقبل. وسوف نفرد مطلباً مستقلاً نعرض فيه أهم التغييرات التي حدثت وتحدث في نظام العدالة الإدارية التي قد تكمن في المستقبل.

[15] عبد العزيز عبد المنعم خليفة، الأسس العامة للعقود الإدارية، دارالفكر الجامعي،الإسكندرية، مصر،2005ص19.
[16] خالد سيد محمد حماد، حدود الرقابة القضائية على سلطة الإدارة التقديرية، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة،2012،ص10.

المطلب الثاني– أثر التكنولوجيا على نظام العدالة الإدارية:

وتتمثّل أهم التغييرات التي أحدثتها التكنولوجيا الرقمية في نظام العدالة الإدارية في النواحي الآتية[17]:

أولاً: التغييرات في ممارسات العمل لمنظومة العدالة الإدارية على المستوى المباشر والعملي:

أحدثت التكنولوجيا تغيرات مهمة في الطريقة التي تمارس بها منظومة العدالة لعملها. فمن خلالها تنشر القرارات، ونماذج صيغ الدعاوى، ومواعيد جلساتها، إلى مرحلة تتيح فيها تقديم الشكاوى والمطالبات وتبادل المستندات، وجلسات الفيديو الافتراضية عبر الإنترنت[18]. وتطرح التكنولوجيا أيضًا أسئلة جديدة وتحديات عملية للمهمات التي تنهض بها منظومة العمل القضائي، وهل نحن بحاجة إلى قواعد تنظم عملية التعامل مع حجم المعلومات لاكتشاف صحة الأدلة الجديدة المسجلة رقمياً ومصداقيتها، والسهولة التي يمكن بها مسح المعلومات الرقمية، أو العبث بها؟ ينبغي إذاً رسم القواعد التي تحقق الإنصاف الإجرائي لإعادة كتابة الواقع، والذي ربما يستخدمه المتخاصمون في نزاعاتهم[19].

ثانياً: التغييرات في كيفية حلّ للخلافات وتوقع تحقيق العدالة الإدارية:

في عالم الإنترنت، يختار الأشخاص بشكل متزايد إجراء المعاملات من خلال الأجهزة اللوحية، الهواتف الذكية والتطبيقات القابلة للتنزيل. وفي التعامل مع الحكومة يريدون استجابة سريعة؛ وردوداً قصيرة وواضحة ومفتوحة وذات صلة؛ يتوقعون التعامل

---

[17] جون ماكميلان "القانون الإداري في عالم مترابط" ،خطاب مقدم إلى منتدى AIAL الوطني للقانون الإداري، المرجع السابق.

[18] انظر ميليسا بيري "العدالة الإدارية وسيادة القانون: القيم الرئيسة في العصر الرقمي"، ورقة إلى مؤتمر سيادة القانون لعام 2010 في أستراليا، سيدني، 6 نوفمبر 2010:
https://www.ruleoflaw.org.au/wp/2012/12/RoLIA-Conference.pdf.

[19] على سبيل المثال:
Groves M.,Emailing Judges and Their Staff(2013) 37 Australian Bar Review 69-90 Monash University 2013/41: https://papers.ssrn.com/sol3/ papers.cfm ?abstract id = 2400711

مع الأشخاص الذين يفهمون مشكلتهم، ويظهرون التعاطف معها؛ هم قد يرغبون في حوار أو تفاعل مستمر؛ وقد يصرّون للحصول على شرح مكمل أو منح الوصول إلى المستندات المحيطة بقضيتهم[20].

وفي المستقبل، سوف يكون العميل غير راضٍ عن الآليات التقليدية أو الراسخة، وسيكون أمامه العديد من الخيارات الأخرى التي يمكنه اللجوء إليها، وخصوصاً في النزاعات العابرة للقارات. باختصار، توجد في طرفي طيف العدالة الإدارية مجموعات مختلفة الأهداف التي تستخدم التكنولوجيا مطيّة لها بطرق مماثلة للتعامل مع الوكالات والهيئات المستقلة لتوجيه النزاعات.

ثالثاً– التغييرات في نماذج وفلسفة حل النزاعات[21]

مع تطور التكنولوجيا، يجد التسلل التاريخي لتطوّر طرق حلّ النزاعات عبر الإنترنت تعبيرات جديدة. على أي حال، لقد كشف استخدام الرمز كعنصر بريد إلكتروني قبل عدة عقود عن شيء مهم حول من يستعمل الإنترنت في ذلك الوقت– وإمكانية استخدام تقنيات غير رسمية لإدارة المشكلات عبر الإنترنت[22]. وكانت سرعات الاتصال بطيئة، مع فرض رسوم على المستخدمين عن كل دقيقة. لكن هذه الخدمات كانت تحتوي على قدر كبير من المحتوى ومجموعات المناقشة الموضعية النشطة. كان العيب الكبير في هذه البيئات الخاصة عبر الإنترنت، هو أنه لا يمكن التواصل سوى مع

[20] جون ماكميلان "القانون الإداري في عالم مترابط" ،خطاب مقدم إلى منتدى AIAL الوطني للقانون الإداري، مرجع سبق ذكره.

[21]Katsh E. and Rabinovich- Einy O., Digital Justice (Oxford, 2017); Barton B. and Bibas S., Rebooting Justice (Encounter Books, 2017).

[22]Houston K., Smile! A History of Emoticons, Wall St. J. (2013), http:// www.wsj.com/ articles/ SB1000142. بدأ الإنترنت في الولايات المتحدةعام 1969 بربط أربعة مواقع، ثلاثة في كاليفورنيا وواحد في يوتا. في العقدين التاليين، نمت الإنترنت من خلال إضافة المزيد من المواقع، وكلها تركز على البحث الأكثر ارتباطًا بالجيش وبالأوساط الأكاديمية. كما فرضت الحكومة الأمريكية قيودًا على استخدام الشبكة.وعندما تم طرح في عام1981. ويمكن لأي شخص توصيل "مودم" بجهاز الكمبيوتر الخاص به IBM وجهاز كمبيوتر Apple II وغيرها.Prodigy و AOL وCompuServe وربطه بخدمة تجارية خاصة عبر الإنترنت، مثل

المشتركين في الشبكة ذاتها [23]، كما ساعدت الطبيعة المحاطة بالشبكات الخاصة أيضاً في الحدّ من نطاق النزاعات[24].

قد يقول المرء إنه من دون صناعة نمو للشبكات، لا يوجد ما يكفي من الأسباب للحفاظ على سلسلة من النزاعات[25]. مثل الجامعات والمؤسسات الحكومية المتصلة بالإنترنت، كانت جميع خدمات الإنترنت الخاصة هذه لديها سياسات استخدام مرنة. كان هذا مؤشراً مهماًعلى مستقبل تحتاج فيه بيئة الإنترنت المتنامية إلى أنظمة جديدة لحل النزاعات[26]، مع وجود عدد قليل من المستخدمين غير الملتزمين بهذه السياسات ".. بمجرد أن يسير عدد قليل من الناس خارج الخط، أو بلا مبالاة، فإن التدافع سوف يكون غير بعيد جراء ذلك". في نوفمبر 1988، أصدر روبرت موريس، طالب دراسات عليا بجامعة "كورنيل"، فيروساً أغلق بسببه الإنترنت بأكمله لأكثر من يوم[27]. وكان هذا حدثاً إستثنائياً بما فيه الكفاية لتحفيز مقال نشر في صحيفة نيويورك تايمز، وهو مقال بارز أيضاً للإشارة الأولى للمشاكل التي تعيق التقدم في استعمال "الإنترنت"[28]. في الوقت نفسه تقريباً، أصبح توزيع المواد الإباحية مشكلة أخرى لاتقل أهمية عن سابقتها[29].

---

[23] يمكن لمشترك AOL إرسال بريد إلكتروني إلى مشترك آخر في AOL، ولكن ليس إلى مشترك في CompuServe أو إلى أحد أعضاء هيئة التدريس في إحدى الجامعات الذين لديهم حساب بريد إلكتروني مرتبط بالإنترنت.(Katsh E. and Rabinovich E. O., 2017)

[24]Dewey C., A Complete History of the Rise and Fall and Reincarnation of the Beloved ’90s Chatroom, Wash. Post (Oct. 30, 2014), https:// www.washingtonpost.com/news/-chatroom/.

[25]Shontell A., Guess What the First Domain Name Ever Registered Was, Bus. Insider (May 4, 2011), http:// www.businessinsider.com/ this- is- the- first- domain- name- ever-registed- 2011- 5.

[26] في الواقع، لقد كان حدثًا زلزالياً عندما قررت شركة قانونية غامضة بشكل صريح البدء في الإعلان داخل مجموعات الأخبار، حيث تم تقديم عدد من الشكاوى ضدها. Medin M., What I Saw at the Revolution (or) An Abridged History of the Internet, NANOG (June 16, 2011), https:// www.nanog.org/ meetings/ Monday/ Medin- 15.pdf .

[27]Timothy B. Lee, How a Grad Student Trying to Build the First Botnet Brought the Internet to Its Knees, Wash. Post (Nov. 1, 2013), https:// www.washingtonpost.com/

[28]Markoff J., Author of Computer “Virus” Is Son of N.S.A. Expert on Data Security, N.Y. Times (Nov. 5, 1988), http:// www.nytimes.com/ 1988/ 11/ 05/ us/

[29]Medin M. , What I Saw at the Revolution (or) An Abridged History of the Internet,op.cit.

وبنتيجة هذه التطورات الجديدة، بدأت تنمو أنشطة الإنترنت مع ارتفاع أعداد المستخدمين، وهذا ساهم بدوره في زيادة النزاعات الناجمة عن هذه الأنشطة[30]. وبحلول منتصف التسعينيات، بدأت أنواع معينة من نشاط الإنترنت في"التحول عبر الشبكة إلى شكل الفيروسات"[31]. ففي نوفمبر 1995، أرسل أربعة من طلاب جامعة "كورنيل" رسالة بريد إلكتروني إلى عدد قليل من الأصدقاء تتضمن"75 سببًا" لعدم تمتع النساء بحرية التعبير"[32]. كانت هذه مجرّد بداية لسلسلة من السلوك الإشكالي، وهي سابقة للعديد من أفعال الكراهية للعنف الجنسي والعنصرية على الإنترنت. وهناك نوع آخر من التواصل التعديلي، والذي يطلق عليه "المشتعلة"[33]. مع تقدم الوقت، أصبحت هذه المشكلات متكررة وروتينية، وتحدث على نطاق واسع على الشبكات الاجتماعية مثل Facebook و Twitter و Reddit[34].

في عام 1995ظهر موقع eBay لأول مرة على شبكة الإنترنت، إلى جانب محركات البحث الأخرى، حيث ظهرت عدد كبير من المنازعات حول المعاملات. وبحلول مايو1996، كان موقع eBay يتلقى(50–100) رسالة بريد إلكتروني يومياً من

[30] العديد من الطلاب الذين فقدوا حساباتهم على AOL أو CompuServe في أثناء دراستهم الثانوية التحقوا بالجامعات كانوا يتوقون إلى المهارة بما يكفي للاستفادة من الاتصال بالإنترنت في جامعتهم، بدءاً من استخدامها لرسائل البريد الإلكتروني إلى استخدامها لإرسال رسائل متسلسلة عبر الإنترنت، حيث تورط بعض هؤلاء الطلاب في النزاعات بسبب انتهاكهم لسياسة الاستخدام المقبول لجامعاتهم.

[31] في أكتوبر 1995، نشر طالب رسالة على موقع World Wide Web للرجال المثليين؛ دعت الرسالة إلى إخصاء الرجال المثليين وممارسة"الموت البطيء"بحقهم. تم تأديب الشخص المسؤول– وهو طالب في جامعة فرجينيا – لمخالفته سياسة تمنع "استخدام [خدمات] البريد أو الرسائل للمضايقة أو التخويف، حيث صرح رئس الجامعة أن موقف الجامعة كان"إذا كنت تستخدم خادمنا، فإنك تتحمل بعض المسؤوليات لأنك تربط ما تقوله باسم المؤسسة." Shear M.D., Free Speech Gets Tangled in the 'Net; Colleges Try to Balance Rights, Cybersensitivity, Wash. Post (1995), https:// www.highbeam.com/ doc/ 1P2-861701.html.

[32] قام المستلمون بإعادة توزيع البريد الإلكتروني، وكان ذلك على نطاق واسع على شبكة الإنترنت؛ كان هناك صرخة، سواء للدفاع عن/أو ضد البريد الإلكتروني. طالب بعض الناس بمعاقبة الطلاب بشدة، بينما طالب آخرون باحترام حقوق الطلاب في حرية التعبير..اتهم مسؤولو الجامعة الطلاب في نهاية المطاف بالتحرش الجنسي وإساءة استخدام موارد الكمبيوتر. Cornell Charges 4 Students in E- Mail Prank, N.Y. Times (1995), http:// www.nytimes.com/ us/ cornell- charges- 4- students-prank.

[33] Griffiths R. T., Chapter Three: History of Electronic Mail,(2002), http:// www.let.leidenuniv.nl/.

[34] Godwin M., Meme, Counter- Meme,Wired (1994), http://www.wired.com/1994/ 10/godwin- if- 2/.

المستخدمين[35]. خلال الشهر نفسه، قام المركز الوطني لبحوث المعلومات الآلية (NCAIR) برعاية المؤتمر الأول حول حل النزاعات عبرالإنترنت[36]. نتيجة للمؤتمر، قرر المركز تمويل ثلاث تجارب تستخدم الإنترنت[37]: القاضي الظاهري في كلية الحقوق في جامعة "فيلانوفا"، ومكتب أمين المظالم عبر الإنترنت بجامعة "ماساتشوستس"[38]، ومشروع قانون الأسرة بجامعة ماريلاند. كانت هذه بداية حركة تسوية المنازعات عبر الإنترنت[39]. إن تزايد عدد مستخدمي الإنترنت يعني أيضاً زيادة غير عادية في تسجيل أسماء النطاقات[40].

وبحلول نهاية القرن العشرين، تحوّل مشهد النزاعات على الإنترنت بشكل كبير عن حالته السابقة الهادئة نسبيّاً وذات الكثافة السكانية المنخفضة. وظهرت أنواع جديدة من النزاعات[41]. لم تكن آليات حلّ المنازعات البديلة– متاحة في معظمها، بحيث كانت

[35] كان"Omidyar" مؤسس eBay يعلم أنه لا يريد التحكيم في كل هذه النزاعات."كان بنفسه يكتب إلى البائع والمشتري معاً، ويطلب منهم "العمل بها". وأقر "أوميديار" أيضاً، أن هذا لم يكن نهجاً مستداماً. في فبراير 1996، أسس "أوميديار" نظام تصنيف التعليقات، حيث يمكن لأطراف الصفقة أن يمتدحوا أو ينتقدوا بعضهم البعض. Griffiths R. T.,op.cit. ,at.35

[36]Dispute Resolution Conference (May 22, 1996), http:// www.umass.edu/ dispute/ ncair/.

[37]Gellman R., A Brief History of the Virtual Magistrate Project: The Early Months, The On- Line Disp. Resol. Conf. (May 22, 1996), http:// www.umass.edu/ dispute/ ncair/ gellman.htm.

[38]Katsh E., The Online Ombuds Office: Adapting Dispute Resolution to Cyberspace, The OnLine Disp. Resol. Conf. (May 22, 1996), http:// www.umass.edu/ dispute/ ncair/ katsh.htm.

[39]Richard S. Granat M., Creating an Environment for Mediating Disputes on the Internet, The On- Line Disp. Resol. Conf. (May 22, 1996), http:// www.umass.edu/ dispute/ ncair/ granat.htm.

[40] اسم النطاق هو نوع من العناوين، وفي الأيام التي سبقت محركات البحث ، كان مفيداً جداً في تحديد موقع "ويب" معين. ارتفع عدد أسماء النطاق.com. من 1511 في أكتوبر 1990 إلى أكثر من عشرين مليون في نوفمبر 2000. ومع ذلك، في منتصف تلك الفترة، لم تكن العديد من الشركات على دراية بماهية اسم النطاق وقيمته الفعلية: Griffiths R. T.,op.cit. ,at.35

[41]Susskind R.: E.Tomorrow’s Lawyers: An Introduction to Your Future, Oxford University Press, 2013.

هناك حاجة إلى وسائل مبتكرة لمعالجة النزاعات على الإنترنت، بتكلفة منخفضة، وأطر زمنية قصيرة[42].

المبحث الثاني– فلسفة العدالة الإدارية:

قد لا تكون "العدالة الإدارية" مألوفة مثل "العدالة الجنائية" أو "العدالة المدنية"، لكنها مهمة بالقدر نفسه. ويتبلور عمل العدالة الإدارية بدرجة أساسية في اتخاذ القرارات الإدارية من قبل الحكومة والهيئات العامة الأخرى، والمراجعة الإدارية لتلك القرارات، وعمل المحاكم، خصوصاً "رقمنة المحاكم" من خلال حلّ النزاعات عبر الإنترنت. إذاً يتعلق الأمر بدرجة أساسية باتخاذ كل من القرارات الإدارية ونظم الطعن في مثل هذه القرارات[43]. وبالتالي، فالعدالة الإدارية هي ذات مجال كبير، كما إنها دائماً في حالة حركة، وغالباً ما تؤدي التغييرات السياسية والإدارية إلى إحداث تغييرات في كل من عمليات وهياكل اتخاذ القرار الأولية، وكذلك آليات الإنصاف المتعلّقة بها.

وعند دراسة العدالة الإدارية، يعدّ المنظور الذي يتمّ من خلاله معالجة القضايا وفهمها أمراً حيوياً. وبشكل عام، هناك نهجان عامان رئيسان: منظور حكومي، ومنظور قانوني، على الرغم من وجود تدرّجات مختلفة على طول هذا النطاق؛ فمن منظور حكومي، ينصبّ التركيز بشكل طبيعي على الحجم الكامل للحالات المعروضة على الحكومة، والتي تتطلّب قرارات بعد ذلك. هناك أيضاً تركيز على توفير اعتمادات مناسبة في حدود الموارد المتاحة. على النقيض من ذلك، يركز المنظور القانوني للعدالة الإدارية على العدالة والإنصاف في الحالة الفردية؛ من هذا المنظور، تسود مقتضيات العدالة بطبيعة الحال على المقتضيات المتعلّقة بالموارد وعلى نطاق المنظومة[44].

[42]Susskind R., Richard E., and Daniel Susskind. The Future of the Professions: How Technology Will Transform the Work of Human Experts. Oxford: Oxford University Press, 2015.

[43]Thomas R. & Tomlinson J. (2017) Mapping current issues in administrative justice Journal of Social Welfare and Family Law, 39:3, 380-399: https://doi.org/10.1080/09649069.2017.1363526.

[44]Galligan D. (1996). Due process and fair procedures. Oxford: Oxford University Press.

لكل من المقاربات الحكومية والقانونية للعدالة الإدارية نقاط قوة وضعف. وهذا الاختلاف في المنظور أمر لا مفر منه ويشرح الكثير من النقاش في العدالة الإدارية[45]. ينشأ سؤال أكثر أهمية يتعلّق بماهية العدالة الإدارية؟ والمبادئ التي يقوم عليها هذا النظام الجديد للعدالة في عالم رقمي حيث يمكن للناس التنقل بين مجموعة متزايدة من خيارات حلّ النزاعات، وتفضل بشكل عام آليات عبر الإنترنت، متجاوبة وخالية من التكلفة.

المطلب الأول– مدلول العدالة الإدارية ووجهات النظر حول صيغتها الرقمية:

أولاً: تعريف العدالة الإدارية وصيغتها الرقمية:

هناك العديد من التعريفات المتاحة للعدالة الإدارية Administrative Justice، وهو مصطلح "كان حتى وقت قريب يكتنفه الغموض"[46]، ويثير "اختلافًا كبيراً"[47]. فمن ناحية، يمكن استخدام المصطلح للإشارة إلى "العدالة المتأصلة في صنع القرار الإداري"[48]، أو"صفات عملية صنع القرار التي تقدم الحجج لمقبولية هذا القرار"[49]. وهنا، يتم التركيز على الفرد، المتلقي للخدمة العامة[50]. ومن ناحية أخرى، يتم استخدام هذا المصطلح للإشارة إلى "النظام العام الذي يتم من خلاله اتخاذ قرارات ذات طبيعة إدارية فيما يتعلق بأشخاص أو أحوال معيّنة، بما في ذلك إجراءات اتخاذ مثل هذه القرارات، والقانون التي يتم بموجبها اتخاذ مثل هذه القرارات، وأنظمة حلّ النزاعات فيما يتعلّق بهذه القرارات "؛

[45] د.موسى شحادة: الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام القضاء الإداري بالبريد الإلكتروني، مرجع سابق، ص 558.

[46]Adler M.,"Understanding and Analyzing Administrative Justice" in Michael Adler ed., Administrative Justice in Context (Hart, Oxford, 2010), p. xv.

[47]Harris M. and Partington M. eds., Administrative Justice in the 21st Century op.cit., p. 3.

[48]Adler M., "Understanding and Analyzing Administrative Justice"op.cit.,p. 129, at p. 129.

[49]Mashaw J., Bureaucratic Justice: Managing Social Security Disability Claims (Yale University Press, New Haven, 1983); Adler M.,"A Socio-Legal Approach to Administrative Justice" (2003), at p. 329.

[50]Halliday S., Judicial Review and Compliance with Administrative Law (Hart, Oxford, 2004), at p. 114.

هنا يتمّ التعامل مع مجموعة اتخاذ القرار وآليات تسوية النزاعات المتعلقة بهذا القرار على أنها أساسية[51].

في مكان ما بين الاثنين يكمن تعريف مؤسسة العدالة الإدارية بأنها: "كيفية تعامل الحكومة والهيئات العامة مع الناس، وصحذة قراراتها، ونزاهة إجراءاتها، والفرص التي يتعيّن على الناس التساؤل فيها، والطعن قضائياً في القرارات المتخذة بشأنها"[52]. حيث يغطي صنع القرارات الإدارية ومراجعتها، وبناء آليات لضمان دقّة القرار مساحة شاسعة[53]. ويتراوح مدى عمل العدالة الإدارية من المسؤولين في الخطوط الأمامية وعلى طول الطريق إلى آليات التحكيم المصممة لحلّ النزاعات بين الأفراد والهيئات العامة. علاوة على ذلك، في أي مكان معين لصنع القرار الإداري، هناك اختلافات لا حصر لها بالنظر إلى نطاق وتعقيد التضاريس، فمن المرجّح أن ينشأ اختلاف في التعريف، لأن المؤلفين المختلفين يركّزون على أجزاء مختلفة من عمل العدالة الإدارية: الخدمات الفردية المقدمة، على سبيل المثال، مقابل الخدمات الجماعية لمرفق العدالة[54].

على المنوال ذاته، يتصور "باك وكيركهام وطومسون" ثلاثة مسارات للعدالة الإدارية، والتي تحدد بدقة هذا التصوّر الحقيقي للعدالة الإدارية: الحق في العدالة، وتصويب استخدامه ووضعه بشكله الصحيح[55].إن هذه الخطوط الثلاثة المنسوجة معاً، تغطي كامل المفهوم العام للعدالة الإدارية، سواء من خلال "عدد لا يحصى من قرارات محاكم الدرجة الأولى الإدارية" و"عدد أقل من القرارات التي تكون موضوع استئناف ومراجعة"، بالإضافة إلى "الأساليب التي تهدف إلى تحسين عملية صنع القرار إبتداءً"[56]. وقدم

[51]Tribunals Courts and Enforcement Act 2007, Sch. 7 para 13(4), repealed by The Public Bodies (Abolition of Administrative Justice and Tribunals Council) Order 2013 (S.I. 2013/2042), art. 1(2), Sch. para. 36.
[52]A Research Roadmap for Administrative Justice (Nuffield Foundation, 2018), at p. 5.
[53]Meneceur Y., Digital justice in national justice systems op.cit., 02/05/2018.
[54]Daly P., Thinking about Administrative Justice,op.cit. 2019 .
[55]The Ombudsman Enterprise and Administrative Justice (Ashgate, Surrey, 2011), at p. xxx. Jh.l.91b.
[56]Adler M., "Understanding and Analyzing Administrative Justice,op.cit.,p. 129.

البروفيسور "جيري ماشو" ثلاثة "نماذج" مؤثرة للعدالة الإدارية[57] (سنشرحها في المطلب الثاني) والتي "جذبت العديد من المعلّقين" بسبب "تناغم هذه النماذج مع تجارب العالم الرقمي للأنظمة الإدارية"[58]. جرى تطوير في هذا التصور حول هذه النماذج[59]. كما تم تقديم تصورات مماثلة من قبل "مايكل أدلر"[60] و"روبرت كاغان"[61].

حيث يجادل "أدلر"، على سبيل المثال، بأن النماذج المرتبطة بصعود الإدارة العامة الجديدة تحتاج إلى دمجها في رؤية "ماشاو" للعدالة الإدارية[62]. وهي نماذج تعد من أحدث أشكال العمل الإداري"[63]، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإدارة الداخلية وأنظمة الانتصاف أكثر مما يجري نتيجة التفاعلات الأمامية بين صانعي القرار والأفراد[64]. ولكن من الأفضل فهم ذلك على أنه منتج ثانوي لتأثير هذه النماذج داخل الإدارة، وليس كمحاولة مباشرة لتنظيم عملية صنع القرار[65]. ومن المسلم به أن استبدال صنع القرار البشري بأشكال أخرى تقوم على تخصيص الموارد المتاحة بناءًعلى مقتضيات السوق، ورغبة المتلقين للخدمة هو استثناء، ويمكن عده كـ"نموذج إضافي" للعدالة الإدارية.

[57]Mashaw's model of 'bureaucratic rationality': J. Mashaw, Bureaucratic Justice: Manging Social Security Disability Claims (New Haven: Yale University Press, 1983), pp. 25-26.
[58]Sainsbury R., "Administrative Justice, Discretion and the 'Welfare to Work' Project" (2008) 30 Journal of Social Welfare & Family Law 323, at p. 32.
[59]Tomlinson J and Thomas R., "Administrative justice A primer for policymakers and those working in the system" UK Administrative Justice Institute (September 9, 2016).
[60]"A Socio-Legal Approach to Administrative Justice" (2003) 25 Law & Policy 323.
[61]Parrillo N. ed., Administrative Law from the Inside Out: Essays on the Themes in the Work of Jerry Mashaw (Cambridge UP, 2016);Hertogh M.,"Through the Eyes of Bureaucrats: How Front-line Officials Understand Administrative Justice" in Adler M. ed., Administrative Justice (Oxford, 2010), p. 203.
[62]"A Socio-Legal Approach to Administrative Justice" (2003) 25 Law & Policy 323.
[63]Adler M.,"Justice Beyond the Courts: (Information Science Reference, New York, 2008), 65, at p. 69.
[64]Parrillo N. ed., Administrative Law from the Inside Out: Essays on the Themes in the Work of Jerry Mashaw (Cambridge UP, 2016).
[65]Simon Halliday and Colin Scott, "A Cultural Analysis of Administrative Justice" in Michael Adler ed., Administrative Justice in Context (Hart, Oxford, 2010), p. 183, at p. 194.

من الصعب تحسين نماذج "ماشاو" عند تحليل عملية صنع القرار في الخطوط الأمامية؛ فقد تأتي هذه النماذج عاجزة بقدر ما عن التحليل الموضوعي لمكّونات" تصحيح الأوامر الإدارية" و"ضبطها " في الدائرة الضيقة لصنع القرار. ولكن لفهم "كيفية معاملة الأفراد"[66]يركيز "ماشاو" على "العمليات التي تنتج قرارات تحقق المقبولية لدى المتأثرين بهذه القرارات"[67]. وفي الواقع تعطي هذه النماذج المفيدة "أداة معيارية يمكن استخدامها لفحص وتقييم الأساليب الجديدة لصنع القرار[68].

يتضمن تنفيذ نهج العدالة الإدارية الرقمية في بلد ما ثلاثة جوانب رئيسة[69]: أولاً، تحويل وإعادة تصميم خدمات العدالة حول احتياجات المستخدمين. وهذا يعني أن الخدمات مبنيّة على احتياجات جميع المستخدمين، الداخليين (المسؤولين والقضاة) والخارجيين (المحامين والأطراف الإجرائية). ثانياً، إعادة التفكير في طريقة عمل سلطات العدالة من خلال دمج التقنيات الجديدة. وهذا يعني إجراء انتقال كامل من العمليات الورقية إلى العمليات الرقمية، والتي بدورها تعني إنشاء أساليب عمل أفقية ومرنة، وتعيين موظفين محترفين جدد، مثل محللي البيانات وعلماء الكمبيوتر والمصممين. أخيرًا، تحسين جمع البيانات وإدارة المعلومات الرقمية، بما في ذلك دمج أنظمة البيانات التي تسمح للمنصات القابلة للتشغيل البيني لتسهيل العمل بين الكيانات المختلفة. ويرتبط القضاء الرقمي بالتغيرات الكثيرة التي تجري في البيئة الصناعية، خصوصاً ما يتعلّق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما يعني أن الإمكانية التكنولوجية هي التي تلعب الدور الأساسي في بزوغ وتطوير القضاء الرقمي. ويتحقق هذا القضاء من خلال المنافع

[66]Michael Adler and Paul Henman, "Justice Beyond the Courts:op.cit.,at p. 70.
[67]Halliday S. and Scott C., "A Cultural Analysis of Administrative Justice" (2010), p. 183, at p. 184.
[68]Sainsbury R., "Administrative Justice, (2008) Journal of Social Welfare & Family Law 323, at p. 327.
[69]Cordella F .C.A., Digital Technologies for Better Justice: A Toolkit for Action, April 2020,: (http:// creativecommons.org licenses/by -nc-nd /3.0/ igo/ legalcode).

التي يمكن تحقيقها باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن هذه الأهداف[70]: إزالة الحواجز الجغرافية؛ وإزالة الحواجز الزمنية؛ تحسين التعامل مع القيود التكاليفية؛ وتحطيم الحواجز الهيكلية.

وبعد أن تتحقق هذه الأمور يمكن للقضاء أن يؤدي عمله عبر الوسائل الالكترونية، بحيث تقوم مقام الوثائق الورقية الأرشيفات على نحو يتيح سرعة الوصول إلى المعلومات وسرعة استرجاعها والربط بينها[71]، فهي إذاً إدارة للأداء في مرفق العدالة الإدارية، وهي بلا شك وسيلة فعّالة لإدارة الوقت ضمن استراتيجية شاملة، وذلك بالتحوّل من الإجراءات المعتمدة كلياً على الورق إلى استخدام الوسائل الإلكترونية في قيد الدعاوى، ومباشرة إجراءاتها، وحفظ ملفاتها[72].

ثانياً: وجهات النظر المختلفة بشأن العدالة الرقمية

رغم التطلعات لتغييرات جذرية في أنظمة العدالة الإدارية، إلا أنه ليس من المستغرب أن يكون لدى العدالة الرقمية مؤيديها، وكذلك منتقديها[73]. من الواضح أن العديد من الرافضين لها هم المحامون ممن يرفعون اعتراضات باسم العدالة ولصالح موكليهم[74]؛ حيث يزعم جانب منهم أن العدالة الرقمية ستقدّم شكلاً من العدالة من الدرجة الثانية لذوي القدرات المحدودة[75]؛ ولن توفر محاكمة عادلة؛ وسوف تنفر المحرومين رقمياً؛ إنها مدفوعة بانشغال غير صحي بتخفيض التكاليف؛ وهي في الحقيقة محاولة لاستبعاد

[70]Brynjolfsson E. & Kahin B. (2000) Understanding the Digital justice , USA: Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, p p:19-25.

[71] د. يوسف سيد سيد عوض: خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، رسالة دكتوراه، حقوق عين شمس، 2012، ص312.

[72] د. موسى مصطفي شحادة: الإدارة الإلكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام القضاء الإداري بالبريد الإلكتروني، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، حقوق الإسكندرية، العدد الأول،2010، ص 548، 549.

[73]Palmer, E., Cornford, T. (2016). Access to justice: Beyond the policies and politics of austerity. Oxford: Hart.

[74] انظر في تعريف المحكمة الإلكترونية:د.صفاء أوتاني: المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد الأول، 2012، ص169، 170.

[75] يستند الأساس المنطقي لهذه الرؤية إلى نتائج مسح Latinobarometro لعام 2017 ، والذي يحدد الاستثمارات في العدالة الإلكترونية كخطوة رئيسة في تحديث القضاء: Cordella F.C.A., Digital Technologies for Better Justice,op.cit.

المحامين[76]. وفي الوقت نفسه، يجب أن نكون معنيين بدراسة المواقف الرافضة بالمطلق لإسلوب القضاء الرقمي وتحليلها. وغالباً ما تكون ادعاءات عدم الوصول إلى العدالة عبارة عن محاولات للحفاظ على الذات من جانب المحامين، بالعودة إلى الإسلوب القديم للعمل[77]. يجب أن يكون المحامون بالتأكيد رواد في رفع مستوى العدالة بدلاً من الوقوف في طريق العمليات التي، كما يوضح "إيثان وأورنا"، هي تحسينات كبيرة على ما لدينا اليوم[78]. حيث يرى إيثان وأورنا أن التصميم والتفكير التحويلي يتعارض من بعض النواحي مع التدريب القانوني التقليدي؛ ففي العالم الرقمي، يُقال لنا أن نتحمّل المخاطر، ونتقبل الفشل، ونتشارك في صنع القرار، وأن نتحرك بسرعة ونكسر الأشياء الجامدة" وهي ما تبنى عليه أخلاقيات "وادي السيليكونSilicon Valley"، التي صاغها لأول مرة مهندسو Facebook.. لكن بالنسبة لأولئك الذين يعملون في مجال إقامة العدل، فإننا نعلم أن الأشياء التي تتكسر هي عادة الأشخاص والمجتمعات التي تبحث عن إنصاف وعدالة، وليس مجرّد إجابة فعّالة، نحن نعلم أيضاً أن اللغة الواضحة لن تصنع أبداً مشكلة قانونية معقّدة[79].

ويضيف "إيثان وأورنا" أن هناك من يرحب بالتكنولوجيا، لكن ليس في مجالهم المهني. حيث يشير Richard Susskind في كتابه "مستقبل المهن"[80] إلى بعض الأشياء المثيرة للاهتمام. عند إجراء المقابلات، يمكن لمعظم المهنيين– المحامين والأطباء والمحاسبين– أن يروا بسهولة كيف يمكن للتكنولوجيا أن تحل محل الخيارات

[76]Michael Gottheil ,Social Justice Tribunals Ontario,The Action on Access to Justice(TAG)http://www.slaw.ca/2018/01/09/trending-the-digital-justice-filter-bubble/

[77]Denvir C., 'Remote Control: Evaluating the Potential of Virtual Desktops as a Data Collection Tool in Studies Exploring How People Use the Internet' (2017) 20 International Journal of Social Research Methodology 533 http:// dx.doi.org/ 10.1080/13645579. 2016.1253196.

[78]E. Katsh and O. Rabinovich-Einy, Digital Justice,op.cit.,2017.

[79]Denvir C., 'Remote Control: op.cit, (2017) .

[80]Susskind R. et Susskind D. (2015), The Future of the professions How Technology will transform the work of human experts, Oxford University Press, p. 346.

المهمة للعمل المهني. لا شك أن بعضاً من هذا يرجع إلى المصلحة الذاتية التجارية، حيث يعتقدون العديد من المحامين أن استخدام التكنولوجيا للمساعدة الذاتية أمر محفوف بالمخاطر وغير أخلاقي.. هناك الكثير من النصوص القانونية الصارمة التي لا تتقبل هذا التغيير[81]. ويتعامل Susskind بإسهاب مع التغييرات المخطط لها في التقنيات، وأنظمة المعلومات؛ هو يقارن ذلك مع المجتمعات التي كانت موجودة قبل الكلمة المكتوبة (ما قبل الطباعة)، ثم يبيّن تأثيرات الإنترنت على مجتمعاتنا الحالية. ومع ذلك، فإن عملية صنع القرار تدور حول الاحتمالات، وتوافر البدائل، والإمكانات، واستناداً إلى الأدلة (البيانات) وأجهزة الكمبيوتر التي تتمتع بلا شك بقدرة أفضل على تقديم المزيد من المعلومات. بشكل أكثر دقّة؛ ويمكن لأجهزة الكمبيوتر أن تفحص السوابق القضائية أكثر مما يستطيع أي قاض بشري في أي وقت مضى[82]. أخيراً، يغيب عن هذه المناقشات حقيقة عدد الأفراد الذين يحددون ويطلبون المشورة بشأن مشكلاتهم القانونية. ومعظمهم لا يفضل الذهاب الآن إلى المحامين؛ نحن بحاجة إلى التعرّف على هذا الواقع– ليس فقط لأنه واقع، ولكن لأن دمج الشبكات البديلة ودعمها يوفّر مورداً مهماً وقيّماً[83].

إذاً تمتد المواقف إلى حدّ كبير من المتهكّمين إلى المؤيدين لفكرة القضاء الرقمي، والتي تستعرضها وفق الآتي:

أ– المعارضون لفكرة القضاء الرقمي (عدالة الفقاعة Bubble justice):

يعدّ هذا المصطلح من المصطلحات التي تشير بشكل سلبي إلى العدالة الرقمية. إذ يعدّ بعض الباحثين أن التطوّرات التي تتأتّى من الغيمات التكنولوجية العابرة، ما هي إلا طفرات لا تستقر مع الزمن[84].

[81]Denvir C. Balmer J.N. and Pleasence P., 'When Legal Rights Are Not a Reality (2013) 35 The Journal of Social Welfare & Family Law139 http://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc /articles/PMC4098063.

[82]Harvey D.,'The Online Court-Technology to Remodel Process',National Center for State Courts Biannual Conference (2017) https://theitcountreyjustice. wordpress. com/2017-the- online-court.

[83]Brazier M., HELPING PEOPLE ACCESS OUR SERVICES ONLINE - BLOG INSIDE HMCTS,2017, https://insidehmcts.blog.gov.uk/2017/10/12/helping-people-access-ourservices-online/.

[84]Harley G.&Said A.,E-justice: does electronic court reporting improve court performance? 2018,https://blogs.worldbank.org/europeandcentralasia/e-justice-does-electronic-court-reporting-improv.

وبالعودة إلى توضيح أكثر وأعمق، تم وضع هذا المفهوم لتفسير حالة شركات الإنترنت التي بزغت بقوة في السنوات الأخيرة، وتصاعدت في قيمة أسهمها إلى مستويات غير مسبوقة، ثم مالبثت أن شهدت هذه الشركات بعد فترة تراجعاً بمعدل متزايد أيضاً[85]. يتزامن هذا مع التهديدات الأمنية وخرق البيانات، نجم عنه قلق دائم بشأن الجهات الفاعلة التي تتلاعب بأنظمة الذكاء الاصطناعي وسجلات البيانات القانونية، إلى درجة تحوّل فيها "الأمن الرقمي" إلى قضية سياسية بارزة جلبت عام 2017 إلى الضوء بعضاً من أكبر انتهاكات أمن البيانات في الولايات المتحدة وأوروبا، بما في ذلك Equifax و Yahoo و WannaCr.

فمع التهديد بمزيد من الهجمات الإلكترونية التي ترعاها الدول، وانتهاكات بيانات المستخدمين للشبكة، وأنظمة تسجيل التصويت عبر الإنترنت القابلة للاختراق، قد يبدأ الجمهور قريباً في المطالبة بمزيد من المساءلة والحماية من الحكومات والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة التركيز على مسؤولية الشركات عبر الإنترنت. لقد تحوّلت نهاية حيادية الشبكة إلى مشكلة كبيرة وعادت مجدداً إلى الواجهة، حيث يتمّ السعي إلى تشريع لمحاسبة مزوّدي خدمة الإنترنت (ISPs) عن الممارسات التمييزية، وستكون كل واحدة من هذه المعارك حاسمة للحفاظ على الحقوق الرقمية[86].

رغم أن الأدبيات القانونية حول"العدالة الإلكترونية"، وكذلك ما تحدثت به تقارير التنمية في العالم عن أهمية"المكاسب الرقمية"، إلا أن أنظمة العمل القضائية الحديثة احتفظت بعيوب خفية وظاهرة؛ بحيث كانت مرهقة أحياناً ومكلفة، وتسببت في حدوث تأخير في تقديم خدماتها، كما أنها بحاجة إلى صيانة منتظمة؛ ثم إن التكنولوجيا ليست مفتوحة المصدر دائماً؛ كما تحتاج تسجيلات الفيديو إلى تكلفة أكبر، وتتطلب تخزين ملفات إلكترونية أكبر من التسجيلات الصوتية؛ وتتطلّب تكنولوجيا قاعة المحكمة أيضاً

[85]Cashman P. and Ginnivan E., 'Digital Justice: (2019) 19 MLJ 40, 54 https://www.mq.edu.au/about/about-the-university/faculty-of-arts/departme/macquarie-law-journal/mlj-2019/Digital-Justice.pdf.
[86]Cashman P. and Ginnivan E., Actions' (2019) 19,op.cit, MLJ 40, 55.

موظفين مهرة قادرين على إدارتها بشكل فعّال، إضافة تكاليف إضافية تحتاجها عمليات التدريب والدعم؛ ويمكن أن تكون الأعطال كارثية، وتتطلب أحياناً إعادة المحاكمة[87].

وبالتالي، ليس كل المحاكم يمكنها التعامل مع التكنولوجيا، أو تكون لديها الرغبة في مثل هذا التعامل. ونظراً لأن البلدان تفكر في أفضل طريقة لرقمنة هذا الجانب من عملية المحاكم، فينبغي تقييم هذه التجارب المختلفة بعناية[88]. وبالنسبة إلى الدول عموماً، قد يكون الطريق التكنولوجي أكثر منطقية لإنفاق الوقت والمال، لتثقيف جيل جديد من مصممي البرامج، ويمكن أن يساعد أيضاً في بناء الثقة بين المواطنين في العملية القضائية[89].

إذاً في الجانب الآخر، قد يرى الناقدون أن رقمنة المحاكم لها العديد من العوائق التي يمكن أن تضعف العدالة الإدارية على المستوى التقني الإجرائي والموضوعي؛ ويمكن على سبيل المثال، ألا يتم تطويرها بطريقة تجعلها مفيدة لصنع قرارات قضائية معقّدة[90]؛ وهذا قد يؤدي إلى المزيد من الأخطاء التي لها آثار خطيرة على حياة المواطنين؛ بالإضافة لذلك قد تحقق الطعون عبر الإنترنت معدلات نجاح منخفضة بالمقارنة بالطعون التقليدية، ويمكن أن يكون للطعون عبر الإنترنت عواقب غير متوقعة[91]. وقد ينظر إلى استخدام روابط الفيديو وأجهزة التحكم عن بعد، وطرق الاتصال الأخرى، أن المتقاضين لا يشاركون بفعّالية في قضاياهم[92]. وفي الوقت نفسه، على الرغم من إمكانية

[87]Cashman P. and Ginnivan E., Actions' (2019) 19,op.cit, MLJ 40, 54.

[88]Wallace B. Jefferson & Others: In the supreme court of Texas, order requiring electronic filing in certain courts, so ordered, this 11of December, 2012, pp1-5, availabale at: supreme.court.state.tx.us.

[89] د.محمود مختار محمد: استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني، دار النهضة العربية، 2013.ص16.

[90]Tomlinson J., Justice in the Digitl State Assessing the next revolution in administrative justice Policy Press 2019 (http:// creativecommons. org/ licenses /by - nc/4.0.

[91]Cheryl T. and Hazel G. (2013) Understanding Tribunal Decision-making: A Foundational Empirical Study, London: Nuffield Foundation.

[92] Eagly, (2015) 'Remote adjudication in immigration', Northwestern University Law Review, 933.

تحقيق وفورات من خلال الرقمنة، قد ترتفع التكاليف بالنسبة للمستأنفين، فقد يتعيّن عليهم لأجل القيام بذلك زيارة المراكز الرقمية المساعدة مرات عدة؛ وبالنسبة إلى الحكومة، إذا كان العديد من المتقاضين لا يستفيدون من العملية الجديدة عبر الإنترنت، فقد لا ترى ذلك وفورات كبيرة في التكاليف، بدلاً من ذلك، قد يكون هناك استئناف آخر مع نفقات اضافية[93].

ب– المؤيدين للنظام القضاء الرقمي: وبصدد عرض موقف المؤيدين، نميّز بين نموذجين:

1– نموذج صدمة التضخم Inflation-Crashing Model:

في مقابل الاتجاه الناقد، يقف من يمكن تسميتهم بدعاة الأسلوب الجديد أو نموذج صدمة التضخم. ويرى هؤلاء أن هذا الأسلوب يمتلك كل مقوّمات البقاء، هذا بالإضافة إلى انخفاض التكلفة والسعر. فإذا كانت التكلفة الحديّة هي أقرب إلى الصفر، بعائد حدّي منخفض جداً؛ ولأن الإنترنت يمكن أن يعمل بسهولة أكبر، فإن المستخدمين سيكونون أكثر اعتماداً على هذا الأسلوب، وهذا سيؤدي إلى أن يكون القضاء الرقمي هو قضاء نموذج صدمة التضخّم[94].

ومما يرتبط بقوة القضاء الجديد هو التحوّل المتزايد في ظلّ الإنترنت من قضاء تقليدي إلى القضاء الرقمي، مما يجعل القضاء الجديد(الرقمي) هو قضاء الوفرة والإفاضة في الأفكار والمواهب وجودة الخدمات، وحتى فرص نجاح العمل من زوايا معينة أو في مناطق معينّة[95]. ومما يؤكد ذلك تطوّر الحاجات التي حفَّزتها المنتجات الجديدة، كالبرمجيات وتطور الخدمات التي تقدمها شبكة الإنترنت، والتي بات من الصعب في عالم اليوم الاستغناء عنها[96].

---

[93]Georgia Harley& Agnes Said ,E-justice ,op.cit.,2018.

[94]Tomlinson J., Justice in the Digitl State 2019.op.cit.,p.51.

[95] د.باسم غدير غدير: اقتصاد المعرفة، سورية ،حلب شعاع للنشر والعلوم،2010 ص77 .

[96] د.فريد كورتل، اقتصاد المعرفة وضرورة التنمية الشاملة في البلدان العربية، دورية منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة – قسنطينة، العدد الخامس والسادس، أيار2009، ص 159.

ب- نموذج عشاق الرقمنة:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن تقديم المطالبات عبر الإنترنت تمنح فرصة كبيرة لحل القضايا السهلة بسرعة. وهذا سيحدّ من التوتر الناجم لدى المقدّمين لهذه المطالبات الذين يجبرون على تحمل فترات الانتظار الطويلة لجلسات الاستماع. ويمكن أيضا للرقمنة أن تقلل من تكلفة إدارة الطعون القضائية، والتقلل من الحجم المتراكم لهذه الطعون. وقد يكون من السهل تقديم الأدلّة، واستيعابها لكل من المتقاضين والهيئات الحكومية، وهذا يتيح للقضاة القدرة الأكبر لإدارة هذه الطعون[97].

ومع الرقمنة، يمكن أن يكون التواصل حول الأدلة بين جميع الأطراف أسرع، وأرخص، وأكثر ملاءمة، ويستطيع المستأنفون توفير المال، وأخذ الوقت، ولا يتعطلون عن أعمالهم، في حين أن الحكومة يمكن أن توفر تكاليف العمل الإداري المرهق[98]. ويمكن أن تقدم التكنولوجيا أيضاً موارد قضائية بمرونة عالية، والسماح للقضاة بالعمل في أقصى قدر ممكن من الكفاءة، بالطريقة التي تضيف قيمة أكبر إلى الاستئناف، وقد يجعل استخدام نظام استئناف المحاكم أكثر جاذبية للدوائر الحكومية[99].

وبين الموقفين السابقين، برز موقف معتدل، ونحن نميل إلى تأييده، وهو (نموذج القضاء الهجينHybrid justic ، يقوم على التسليم أن المعلومة صارت تشكّل قوة لا ينبغي تجاهلها. حيث لم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الرئيس والوحيد للتطوّر، ولا العدد الكمّي للقوى البشرية كذلك[100]. فأصبح رصيد المؤسسات عموماً يقوم على مخزونها المعرفي؛ وعلى تشغيلها للأنشطة المناطة بها من خلال الإنترنت من دون الحاجة إلى

[97]Cashman P. and Ginnivan E., Actions' (2019) 19,op.cit, MLJ 40, 55.

[98] د.أمل لطفي حسن جاب الله: أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية تصرّفات الإدارة القانونية، دار الفكر،الإسكندرية، 2013، ص38.

[99] حسين بن محمد الحسن: الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض، الفترة من 1-2009/11/4، متاح على: www.fifly.ipa.edu.sa.pdf.

[100]Writer S. ,Digital Justice: The Use of Artificial Intelligence in the Courtroom Avatar for,1 November 2019: https:// www. boldbusiness. com /digital/ digital-justice/.

تحريك فعلي، سواء للأفراد أوالمؤسسات؛ وتداول العقود الإلكترونية الذي يوجب توفير الضمانات والبيئة الآمنة للأفراد من أجل إتمام معاملاتهم المالية المختلفة.

وفي عصر القضاء الرقمي ستتقلّص فاعلية القوانين والتشريعات الحالية (النظام القانوني الموضوعي والإجرائي) وجدواها. وهذا يفرض ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين المحدّثة للتعامل مع متغيّرات القضاء الرقمي[101]. وتوضح الدكتورة Judith Townend أن البلدان التي تتنوّع في جهودها للوصول إلى قضاء أكثر انسيابية، يمكن الوصول إليه عبر الإنترنت، ويمكن أن تكون البرامج التدريبية فيها محدودة الأثر، لأنها تتطلّب من القضاة والمساعدين القضائيين والمحامين قضاء وقت طويل لتعلم المهارات الحاسوبية التقليدية منها والرقمية، ويمكن أن تكون هناك أيضاً مشكلات في قدراتهم في الاستجابة لهذه البرامج التدريبية[102].

إن العبارات التي يطلقها القضاة المثقلين بحجم العمل الكبير، وقاعات المحاكم المكتظّة، ليست في الواقع مبتذلة، إنها حقيقة واقعة؛ إن الإجراءات القانونية البيروقراطية باهظة الثمن، والمعقدة، تقيّد النظام القضائي، وتجعل عجلات العدالة بطيئة للغاية. وبالتالي، فإن التحول الرقمي من خلال دمج الذكاء الاصطناعي في قاعة المحكمة، يكتسب زخماً هاماً، حيث يقول الخبير Staff Writer "عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا التي تساعد في موازين العدالة، فالمستقبل أمامنا بالفعل[103].

من ناحية أخرى، تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي فقط على الأنماط المستمدة من مجموعات البيانات القانونية. إذ لايمكن تصفية البيانات القانونية التي يمكن الوصول إليها بوساطة هذه الأنظمة الذكيّة. فقد تتضمّن هذه البيانات أخطاء وتحيّزات في

[101] د.يوسف سيد سيد عوض: خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية، مرجع سابق، ص318.
[102]Townend, J (2012), Justice Wide Open (An introduction), Internet Newsletter for Lawyers, May/June 2012: https://www. academia.edu/1609898/ Townend_J_2012_ed_Justice_Wide_Open_Working_Papers.
[103] Writer S. ,Digital Justice: The Use of Artificial Intelligence in the Courtroom Avatar for,op.cit., 2019.

إجراءات المحاكمات والأحكام الصادرة فيها، حيث تتعلم أنظمة الذكاء الاصطناعي فقط من البيانات التي يتم تغذيتها لها[104].

على هذا النحو، فإن "العدالة الرقمية يجب أن يقرأ عنها أي شخص يريد أن يعرف كيف تتأثر حياتنا الآن بالصراعات الحقيقية التي تنتج على الإنترنت، بما يمكّن من تسليط الضوء على الاختلافات بين إمكانات العدالة الرقمية، ومخاوف الظلم الرقمي"[105]. لقد كان إدخال الإبتكار التكنولوجي في أنظمة العدالة، وفقاً للخبير Colin Rule مسيرة بطيئة، لكن إنترنت الأشياء، ونمو تكنولوجيا الهاتف المحمول، يدفعان مزوّدي الخدمات القانونية إلى التعجيل والاستجابة بالطرق التي يتوقّعها المواطنون الرقميون[106].

المطلب الثاني– نظرية العدالة الإدارية وواقعها الحالي[107]:

في ضوء النقاشات الكثيرة التي تناولت أهمية التقنية الرقمية، وبعد استعراض أهم ملامح التغيّرات التي طرأت على العدالة الإدارية، قد يكون من الضروري شرح المعايير المختلفة لكيفية عمل مؤسسات العدالة الإدارية، بغاية الإسهام في الحوار الأوسع من خلال تسليط الضوء على كل من المهمات التي تواجه تحقيق العدالة الإدارية، ومجالات التحسين الممكنة[108]، وفق الآتي:

---

[104]Coade M. ,Compelling case for online dispute resolution|15 August 2016 https://www.lawyersweekly.com.au/news/19358-compelling-case-for-online-dispute-resolution

[105]Meadow C. M., Regulation of Dispute Resolution in the United States of America:From the Formal to the Informal to the "Semi-Formal,"(2013) https://scholarship.law.georgetown.edu

[106] هو مؤسس ورئيس شركة Modria التي يقع مقرها في وادي السيليكون، شركته تعمل كمزود خدمة حل النزاعات عبر الإنترنت.

Colin Rule: the Rise of Online Dispute Resolution ,2020 https://www.mediate.com/articles/Colin_Rule_Rise_of_ODR.cfm.

[107]Thomas R. & Tomlinson J. (2017) Mapping current issues in administrative justice,op.cit. p.381.

[108]Thomas, R, & Tomlinson, J. (2016) Current issues in administrative justice: https://papers ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2940783

أولاً– المعايير المختلفة لتنظيم العدالة الإدارية:

وفقاً لنظرية Mashaw المعروفة كما أسلفنا، هناك ثلاثة نماذج مختلفة لتنظيم عملية صنع قرار العدالة الإدارية[109]. و لكل نموذج قيم مشروعة مختلفة، وأهداف أساسية، وهياكل تنظيمية، وتقنيات معرفية. ويمثّل كل نموذج إطاراً معيارياً مختلفاً لكيفية تنظيم العدالة الإدارية:

حيث يركز نموذج العقلانية البيروقراطية على الإدارة الكفؤة والفعّالة للسياسة، بحيث ينطوي صنع القرار في هذا النموذج على جمع المعلومات ومعالجتها من خلال سعيها إلى تنفيذ الأهداف الاجتماعية المحددة بطريقة حساسة.

ويركز نموذج الحكم الأخلاقي(المعروف بالنموذج القانوني)على الحكم بدلاً من الإدارة. وبموجب هذا النموذج، يتم التأكيد على حقوق الفرد القانونية، ولا تهتمّ العدالة الإدارية بتنفيذ السياسة، بل بالمشروعية، وحلّ النزاعات. ويكون النوع المثالي لتسوية المنازعات، وفق هذا النموذج، هو أن يستمع قاضٍ مستقل إلى القضية من خلال إجراءات عادلة. ينعكس هذا النموذج في عمل المحاكم والهيئات القضائية، ويعكس الفرق التقليدي بين النهجين "الإداري" و "القانوني" لعمل الإدارة.

ويمكن رؤية نموذج العلاج المهني في استخدام الخبراء الذين يقدّمون الأدلّة والخبرة إلى المحاكم والهيئات القضائية؛ ويمكن رؤيته أيضاً في أعضاء بعض المحاكم التي تضمّ أعضاءً غير قانونيين كخبراء، وأيضاً أولئك الذين يقدّمون الأدلّة.

ثانياً– نموذج "العدالة الإدارية الجديدة":

يمكن تحليل التطورات التي نوقشت آنفاً من خلال إطار نظرية العدالة الإدارية، ولكن واقع العدالة الإدارية يتحدى أيضاً هذه النظرية. قبل الأزمة المالية في2007–2008، كان النموذج القانوني في صعود، كما انعكس في الإصلاحات التي أدخلتها الدول على محاكمها، وإصلاحات أخرى تستجيب لقوانين واتفاقيات حقوق الإنسان. ولكن

[109]Adler M. (2003). A socio-legal approach to administrative justice. Law & Policy, 25, 323.

منذ عام 2010، قامت الدول عموماً بفرض سياسات التقشف، وتعزيزها من خلال أولويات سياسية أكثر صرامة في مجالات، مثل الإسكان والضمان الاجتماعي، والصحّي، والتعليم، والبنى التحتية. وكانت المنعكسات على العدالة الإدارية واسعة النطاق لجهة الانخفاض الحاد في المساعدة القانونية، وإلغاء بعض حقوق الاستئناف أمام المحاكم، وتوسيع المراجعة الإدارية.

وفقاً لتحليل "ماشاو"، فإن نماذج العدالة الإدارية تنافسية؛ كلما زاد بروز نموذج واحد، يتناقص مستوى النماذج الأخرى، بحيث يتزامن مثلاً تراجع النموذج القانوني مع تقدم العقلانية البيروقراطية[110]. إذ تميل الكثير من الأدلّة المتعلّقة بعملية صنع القرار الإداري عملياً إلى تقويض أي افتراض بأن الدوائر الحكومية يمكن أن تحاكي نموذجاً مثالياً "للعقلانية البيروقراطية"؛ فالبيروقراطية الواقعية لا تتوافق مع الأنواع المثالية، بل على العكس، تشير الدلائل إلى ضعف قدرة الحكومة على تحقيق العدالة الإدارية، حيث تكون عملية صنع القرار في الخط الأمامي ذات جودة متغيّرة[111].

وفي هذا الواقع لا تكون ثقافات صنع القرارات الأولية مستنيرة بما فيه الكفاية بالمعايير والعمليات حول أفضل طريقة لجمع الأدلة والإجراءات العادلة ومعالجته، وإعطاء السبب، بحيث تحدث الأخطاء بشكل متكرر نسبياً، كما تعمل المراجعة الإدارية إلى حدّ كبير كعملية لتأكيد القرارات المتخذة بالفعل، وتكون معدلات النجاح الخاصة بالمحاكم أقل بكثير[112].

[110]Thomas R. & Tomlinson J. (2017) Mapping current issues in administrative justice,op.cit. p.381.

[111]Palmer, E., Cornford, T., Guinchard, A., & Marique, Y. (2016). Access to justice: Beyond the policies and politics of austerity. Oxford: Hart.

[112]Ryan, F. (2016, October 12). Will disability benefits appeals become less fair? The Guardian. Retrieved from https: //www. theguardian. com/society /2016/oct/12/ online-benefits-appeals-tribunalsdisabled

.

أخيراً، يمكن للمراجعة الإدارية أيضاً أن تثبّط الناس عن الذهاب إلى المحاكم، فقد يكون للقيود الإجرائية عواقب جوهرية مهمة من خلال زيادة صعوبة حصول الأشخاص على استحقاقاتهم القانونية[113].

خاتمة:

من أجل تحقيق فهم أفضل لمفهوم العدالة الإدارية بصورتها الرقمية، قمنا باستعراض العناصر الأساسية لهذه العدالة، بعد أن حاولنا وضع إطار لتحليل الآثار الناجمة عن الحضور التدريجي للتكنولوجيا في العدالة الإدارية.

تتميّز العدالة الإدارية الرقمية بدخول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف جوانب النشاط لعمل المرفق القضائي. حيث تتأثّر العدالة الإدارية بشكل متزايد بالتكنولوجيا في جانب العمليات التي من خلالها تتخذ الدولة قراراتها، والسبل التي يمكنهم من خلالها تحدّي تلك القرارات.

وهناك العديد من وجهات النظر القوية عن استخدام التكنولوجيا في النظام القضائي، ولكن الحذر الشديد مطلوب هنا في تبنّي أي من المواقف المعارضة أو المؤيّدة، لأن هناك القليل من الأدلّة على تأثير الإجراءات الرقمية في أنظمة العدالة العامة، والعديد من وجهات النظر لذلك ترتكز بشكل كبير في جو من النقاش الحادّ، والتفكير العميق في السياسة الناشئة حول هذه الإصلاحات.

وبالتالي من المفيد أن نتخيّل مواقف ووجهات نظر واسعة حول آفاق الرقمنة: إحداها تتمثل في تعزيز العدالة التقليدية للمحكمة، وأخرى فيها الرقمنة مجرّد خطوة أخرى نحو نظام محكمة ضعيفة. هناك، بطبيعة الحال، العديد من التقاطعات بين هذه الموقفين، ولكن معظم المعلّقين يميلون نحو إحدى وجهتي النظر المذكورتين.

[113]Gray, P. (2017). The second independent review of the personal independence payment assessment. Retrieved from https://www.gov.uk/government/publications/personal-independence-paymentpip-assessment-second-independent-review

وهكذا، فإن إصلاحات العدالة الإدارية وتطويرها تشكّل الخلفيّة الحقيقية لبحثنا، وتسهم في رسم الأرضية لتحوّل اجتماعي، أو مؤسسي، أكثر تعقيداً. ربما نحتاج إلى مزيد من إبداء الاحترام لما يقدّمه كل منا في مناقشة العدالة الإدارية الرقمية، ليس فقط من خلال عرض وجهات النظر، ولكن أيضاً من خلال النظر في أنماط العدالة التي تقدّمها التقنية الرقمية. كما تدعونا الحاجة إلى تقسيم ما يمكن أن تفعله التكنولوجيا بشكلها الحالي بطريقة مفيدة، وأن نكون مشكّكين إلى حدّ ما في الحتميّة الرقمية المفرطة الثقة. فكما هو متوقّع، قد تؤدي التغييرات الأخيرة حول حيادية الشبكات بطرق عديدة إلى توسيع فجوة الوصول الرقمي. ومع ذلك، تتطلّب النتائج الإيجابية تصميماً وإدارة مناسبين للإصلاحات القضائية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولهذا ولغيره، يبقى ما يجري فوق الأرض من عمليات وتغييرات سياسية، وقانونية، واقتصادية، وثقافية هي الأساس الذي تنطلق منه التطوّرات في المجال القضائي، ويبقى الإنسان هو المحرك لهذه التطوّرات. وبالتالي كل ما يحصل من تطور تكنولوجي سيظل مرتبط بالأرض، لأن الإنسان يعيش فوق هذه الأرض ويستمد أفكاره من محيطها. ولذلك، فإن كل من القضاء التقليدي والقضاء الرقمي مكمّل كل منهما للآخر، على الرغم من التطوّر الحاصل في سرعة إدارة العمليات القضائية، وسرعة الفصل في الدعوى الإدارية في الوقت الحاضر، بسبب التطور المذهل في عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ أي إن القضاء في الوقت الراهن مازال يعيش مرحلة (القضاء التقليدي).

وإن كنا على يقين بأن دراسة هذا الموضوع سوف تعترضه بعض العوائق التي قد تحول دون بلوغ هذا البحث درجات معتبرة من الإحاطة والنضج، إلا أنه يمكننا على أساس التحليل المقدم في المبحثين السابقين اقتراح عدد من التوصيات العملية لكل منطقة من مناطق البحث التي نخصّ بها منظومة العدالة الإدارية في سورية. وذلك على النحو التالي:

1- عقد المؤتمرات الدولية والمحلية، والقيام بورشات العمل المناسبة التي تجمع المختصين والمهتمين من قطاعات الدولة المختلفة، ورصد الإمكانات المادية والبشرية، وطموحي هو أن الإطار المستخدم في هذا البحث سيكون وسيلة قوية للآخرين للوصول الى رقمنة العدالة الإدارية لتحليل ما يمكن أن يبدو عليه الوضع في المستقبل في كثير من الأحيان، وخاصةً لأولئك الذين يعملون في الخطوط الأمامية لهذه التغييرات، وهي قضية صعبة التقييم على المستوى الكلّي، وتحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث.

2- وبعد احتضان الجهات القضائية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، من الضروري التحقق في سلامة وصحة الخيارات التي تعمل بشكل أفضل، وتقديم قيمة أكبر في مقابل المال والاعتمادات التي يتم رصدها، ومن المرجّح أن تعمل على تحسين كفاءة العدالة وجودتها.

3- القيام بالإصلاحات العاجلة والضرورية لضمان تحقيق عدالة إدارية أكثر فعالية في الممارسة العملية، من خلال امتلاك نظرة ثاقبة لطبيعة عمل الإدارة وعمل السلطة القضائية. وفي إطار التطوّر الأطول للعدالة الإدارية، نقترح أن تُفهم العدالة الإدارية على أنها نتيجة لإضفاء الطابع الحقيقي القضائي التدريجي على المحاكم، وأنها تجسّد قيمة أخلاقيّة شرعيّة في دولة القانون.

وآمل أخيراً أن يثير هذا الخلاف تفكيراً أكثر تفصيلاً حول التحديات المهمة المطروحة من خلال ضمان العدالة الإدارية في الحالة الرقمية المتزايدة، والنظر إلى التكنولوجيا الرقمية على أنها عامل للتمكين وليست الحلّ في حدّ ذاته. لاسيما وأن هذا الموضوع لا يزال يحتاج إلى الاهتمام الكبير من قبل الدارسين والمختصين في مجال القضاء الرقمي، وخاصةً في ظل التردد وعدم الاستقرار حول هذا النوع من أسلوب العمل القضائي في المحاكم القضائية في سورية. وإن كان ما يزيد الأمر حرجاً إن هذا التردّد قائم لدى المحكمة الإدارية العليا ومحكمة النقض اللتان تتصدران قمّة السلّم القضائي في سورية، وهذا بخلاف ما هو قائم عليه الوضع في الدول الأخرى وتحديداً الدول المتقدمة؛ حيث يوجد نوع من الاستقرار والثبات حول هذا الأسلوب الجديد للعمل القضائي فيها، والتي يكاد يصل فيه إلى النضج الكامل.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. د. صفاء أوتاني، "المحكمة الالكترونية (المفهوم والتطبيق)"، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، 2012. – د. نجم الأحمد، د. أحمد اسماعيل، "الإدارة العامة"، منشورات جامعة دمشق، كلية الحقوق، 2015.
2. د. نجم الأحمد،"الفساد الإداري"، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ، 2020.
3. د. عبد الله حنفي،"السلطات الإدارية المستقلة– دراسة مقارنة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.
4. د. أمل جاب الله،"أثر الوسائل الالكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية"، دار الفكر، الإسكندرية، 2013.
5. د. حسين بن محمد الحسن،"الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق"، المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض، 2009.
6. د. يوسف عوض،"خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية"، دكتوراه، حقوق عين شمس،2012.
7. د. محمود محمد،"استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي"، دار النهضة العربية،2013.
8. د. ربحي مصطفى عليان،"اقتصاد المعلومات"، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر،2010.

9. د. فريد كورتل،"اقتصاد المعرفة وضرورة التنمية الشاملة في البلدان العربية"، دورية منتدى الأستاذ، المدرسة العليا للأساتذة – قسنطينة، العدد الخامس والسادس، أيار 2009.
10. د. موسى مصطفى شحادة،"الإدارة الالكترونية وإمكانية تطبيقها في رفع الدعوى أمام القضاء الإداري بالبريد الالكتروني"، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، حقوق الإسكندرية، العدد الأول،2010.
11. د. محمود جاسم الصميدي، يوسف ردينة،"التسويق الإلكتروني"، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2012.
12. د. مصطفى كولار وآخرون،"الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية"، ط1، ألفا للوثائق، الجزائر، 2019.
13. نادية ضريفي،"المرفق العام بين ضمان المصلحة العامة وهدف المردودية، حالة عقود الامتياز"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر1، 2011–2012.

المراجع الأجنبية:

1. Adler M.,"Understanding and Analyzing Administrative Justice" in Michael Adler ed., Administrative Justice in Context (Hart, Oxford, 2010).
2. Brazier M., Helping People Access our Services Online-BLOG INSIDE HMCTS,2017, https://insidehmcts.blog.gov.uk/
3. Coade M. ,Compelling case for online dispute resolution|2016 https://www.lawyersweekly.com.au/news/19358
4. Cashman P. and Ginnivan E., 'Digital Justice: Online Resolution of Minor Civil Disputes a (2019)https://www.mq.edu.au/faculties-and-departments/.pdf.
5. Cordella A.,Digital Technologies for Better Justice:A Toolkit for Action, April 2020:(http://creativecommons.org licenses /by-nc-nd /3.0/igo/legalcode).
6. Denvir C., 'Remote Control:Exploring How Use the Internet' (2017) 20 International Journal of Social Research 533 http://dx.doi.org/10.1080/13645579.2016.1253196.
7. Dewey C., A Complete History of the Rise and Fall and Reincarnation of the Beloved '90s Chatroom, Wash. (2014), https:// www.washingtonpost.com /news/-chatroom/.
8. Eagly, Ingrid V. (2015) 'Remote adjudication in immigration', Northwestern University Law Review, 109(4), 933-1019.
9. Groves M.,Emailing Judges and Their Staff(2013) 37 Australian Bar Review 69-90. https://papers. ssrn.com/sol3/ papers. cfm ? abstract_id= 2400711
10. Gottheil M. ,Social Justice Tribunals Ontario,The Action on Access to Justice 2018 http://www.slaw. ca/2018/01/09/ trending-the -digital-justice -filter- bubble/

11. Gray, P. (2017). The second independent review of the personal independence payment assessment. https:// www.gov.uk/ government /publications/.
12. Halliday S. and Scott C., "A Cultural Analysis of Administrative Justice" in M.Adler ed., Administrative Justice in Context (2010).
13. -Harley G. & Said A. , E-justice: does electronic court reporting improve court performance? 2018,https:// blogs.worldbank.org /europeandcentralasia /e-justice/
14. -Harvey D.,'The Online Court-Technology to Remodel Process',National Center for State Courts Biannual Conference (2017) https:// theitcountreyjustice .wordpress. com/
15. Katsh E. and Rabinovich-Einy O., Digital Justice (Oxford, 2017) .
16. Mashaw J., Bureaucratic Justice: Manging Social Security Disability Claims (New Haven: Yale University Press, 1983).
17. Meadow C. M., Regulation of Dispute Resolution in the United States of America: "Semi- Formal,"(2013) https://scholarship.law. georgetown.edu
18. Meneceur Y. ,Digital justice in national justice systems , CEPEJ, Special advisor, Secretary of the SATURN Centre for time management 02/05/2018 .
19. Miseen oeuvre de la communication par voieélectronique entre les avocats et les chambresciviles de la courdéappel de Lyon,signature de protocole 2012.
20. -Parrillo N. ed., Administrative Law from the Inside Out: Essays on the Themes in the Work of Jerry Mashaw (Cambridge UP, 2016).
21. Rule C. ,the Rise of Online Dispute Resolution,2020 https://www.mediate.com/articles/.
22. -Ryan, F., (2016) Will disability benefits appeals become less fair? The Guardian. https://www. theguardian.com/society /2016/oct/12/online-benefits-appeals-tribunalsdisabled

23. Susskind R. and Susskind D. (2015), The Future of the professions How Technology will transform the work of human experts, Oxford University Press.
24. Thomas R. &Tomlinson J. (2017) Mapping current issues in administrative justice: Family Law, DOI: https: //www. tandfonline. com/ action/ journalInformation
25. Thomas R., 'Current Developments in UK Tribunals: Challenges for Administrative Justice' (University of Wales Press, 2017).
26. Tomlinson J., Justice in the Digitl State Assessing the next revolution in administrative justice Policy Press 2019 (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0.
27. Townend,J. , Justice Wide Open, Internet Newsletter forLawyers,2012: https: // www.academia. Edu /1609898/ Justice_Wide_Open_Working_Papers.
28. Writer S. ,Digital Justice: The Use of Artificial Intelligence in the Courtroom Avatar for,1 November 2019:
https://www.boldbusiness.com/digital/digitaljustice/.